

## ظاهرة تقويل النصّ القرآنيّ في تفسير التحرير والتنوير، دراسة في ضوء النقد اللغويّ

م.م هاني كنهر عبد زيد العتّابيّ

المديرية العامة لتربية واسط

### الملخص:

يرمي هذا البحث إلى عرض ظاهرة تقويل النصّ القرآني في تفسير التحرير والتنوير، ومناقشتها وتحليلها، تلك الظاهرة التي شغلت حيّزاً كبيراً في هذا التفسير مُصدّرةً به (كأنّه قيل أو كأنّه يقول أو كأنّه قال)، وهو إذ يتناول تلك الظاهرة ينطلق من قاعدة، مفادها: أنّ دلالة النصّ القرآني تتفاوت مع دلالة النصّ الذي قوله به المفسّر، أو تختلف عنها؛ ذلك لأنّ لكل تركيب دلالة خاصّة به، تتفاوت في انتاج المعنى مع التراكيب اللغوية الأخرى التي تركّبت من الألفاظ نفسها، أو اختلفت بعض الألفاظ فيها، والبحث يقّدّم تعريفاً لمفهوم التقويل، ويبين اختلافه عن مصطلح التقويل في التداولية الاجتماعية، وعلاقته بالتفسير والتأويل، ويعرض منهج ابن عاشور وطرائقه في تقويل النصّ القرآني، ويتناول بعض النصوص التفسيرية بالبحث والتحليل.

### Abstract

This research is an attempt to show the phenomenon of "Taqweel" (extracting the meaning from the text) the Quranic text in Al-Tahreer wa Al-Tanweer (book of interpretation) , discussing this phenomenon, and analyzing it which has been given a large part in the book al-Tahreer wa al-Tanweer and interpreted as (as if it were said, as if it is said, as if it was said). In this sense, the meaning of the Quranic text varies with the meaning of the text that the interpreter said since each text has its own meaning and is different from other linguistic structures in the production of meaning which are composed of the same words or of different words in the structures.

This research illustrates the concept of al-taqweel and shows its difference from the term al-taqweel in Socio-Pragmatics. The study also demonstrates the difference between the term and al-tafseer wa al-ta'weel. The paper presents Ibn Ashoor framework and discuss some interpretive texts by research and analysis.

### المقدمة:

كان يدن الباحثين في الدرس القرآني أن يقدموا لبحوثهم بمقدماتٍ يبينون فيها ما في القرآن الكريم من قوة الأساليب، ووضوح الدلالة، وتنوع طرائق التعبير، ووفاء المعاني، وتبعد المرامي؛ فتراهم يقطعون بعدم جواز استبدال كلمة قرآنية بكلمة أخرى، أو تقديم كلمة على أخرى، أو حذف كلمة أو أكثر؛ لأنهم يؤمنون كل الإيمان بأن الاستعمال القرآني قد وضع الكلمة في المحل الذي يقتضي أن توضع فيه، باختيارها دون سواها، وتقديمها أو تأخيرها، وحذف ما يقتضي السياق حذفه؛ فاللغة على مستواها العام تؤدي وظيفتين: الأولى تواصلية والثانية تأثيرية، فضلا عن الإبلاغ، والمتكلم يميل إلى الحذف أو الذكر والتقديم أو التأخير، واختيار كلمة دون غيرها وأسلوب دون آخر حسب قانون الاختيار والتوزيع؛ لغاية يريدونها هو، وهذا ما تسمح به اللغة؛ لأن هدفها الإبلاغ والتأثير.

ومن هذا المبدأ يحسن للباحث في القرآن الكريم أن يستفهم عن سبب اختيار هذه الكلمة أو تلك، وسبب تقديمها أو تأخيرها، وذكرها أو حذفها، وسبب التصريح أو التلميح، والإيجاز أو الاطناب، وهكذا؛ ليقف على الغاية التي من أجلها سيق الكلام، وينبغي له ألا يفرض على النص القرآني ما ليس فيه، وألا يُقدّر ما ليس منه، وألا يقدم ويؤخر؛ لئلا تنحصر تلك العبارة التي يُصدّر بها بحثه في باب التبجّح، بل ينبغي أن تكون قاعدة يسير عليها في بحثه وتفسيره، مصدّقاً لها؛ لأن من مظاهر المنهج الصائب أن يكون التطبيق مصداقاً للتظير. ويجدر بنا أن نذكر أن الباحثين في النصوص الأدبية وتحليلها - في الغالب - يصرحون بأن هذه اللفظ أو هذا الأسلوب له دلالة عميقة في النص الشعري، أفاد منه

الشاعر أو الكاتب، وجاء به دون غيره، على وفق قانون الاختيار والتوزيع، فكيف إذا كان البحث في القرآن الكريم؟

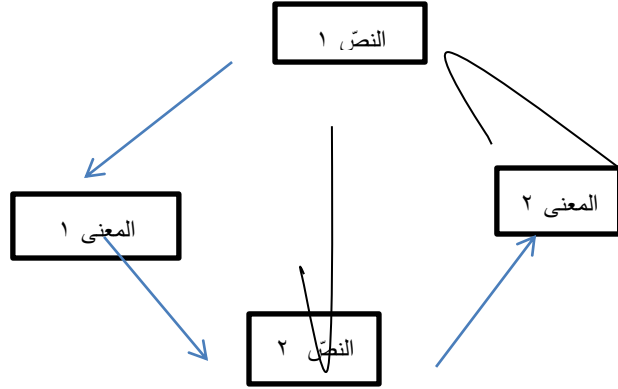
والباحث إذ يذكر هذه المقدمة يريد أن يجعلها مسوَّغاً يسوِّغ له عرض ظاهرة التقويل في تفسير التحرير والتنوير، ودراستها دراسة تحليلية في ضوء النقد اللغوي، فيقارن بين النصِّ القرآني المفسَّر، والنصِّ المفسِّر له، الذي جاء بعد كلمة (كأنه قيل أو كأنه يقول أو كأنه قال) على سبيل التقويل، فجاء بحثه؛ ليقف على الفروق الدقيقة بين ما قاله القرآن الكريم، وما قوله به المفسَّر، واطَّلَبَ البحث أن يُعرِّف بمفهوم التقويل كتمهيدٍ له، ثمَّ يعرض منهج ابن عاشور في تقويل النصِّ القرآني، فيتناول بعض النصوص التفسيرية بالبحث والتحليل، فكان عنوانه: (ظاهرة تقويل النصِّ القرآني في تفسير التحرير والتنوير، دراسة في ضوء النقد اللغوي)، وممَّا ينبغي أن يُذكر أن كلمة (نقد) هنا لا تعني ذلك المعنى الذي يصور لنا الانتقاص من المفسَّر، أو التقليل من شأن تفسيره، بل ما تعنيه هو النقد الذي يتناول النصَّ بالتفسير والتحليل والمقارنة والتعليل، ثمَّ التقييم، وقد تتبع البحث النصوص التفسيرية التي جاءت مصدَّرةً بعبارة التقويل، في تفاسير القرآن الكريم التي سبقت تفسير ابن عاشور؛ بغيةً ألاَّ يعرض أقوال المفسرين السابقين، ويتناولها بالدرس والتحليل على أنَّها لابن عاشور؛ لأنَّه يُعنى بتفسير ابن عاشور لا بغيره، وانتهى إلى أنَّ تلك النصوص لم توجد في تفسير سابق له، وهي تمثل رؤية ابن عاشور في تفسير النصِّ القرآني؛ إذ لم يسبقه إليها مفسَّر.

واعتمد هذا البحث على تفاسير القرآن الكريم وكتب اللغة، وبعض المراجع اللسانية الحديثة، وهو إذ يستعين بالمصادر والمراجع لا يريد أن يقطع بما تقول؛ لأنَّ المصادر لم تكن دائماً المادة التي ينبثق البحث عنها، وإنَّما يريد أن يعرض ما يقوله هو، حين يبيِّن الفرق بين تركيب قرآني، وتركيب مفسِّرٍ له بطريقة التقويل، وقد يتَّخذ المصدر وسيلةً للبرهنة على ما يسعى إلى تبينه، فيلتقي معه تارةً، ويتعد عنه تارةً أخرى، معتمداً في ذلك أسلوباً علمياً قائماً على تقديم الحجج والبراهين، على أنَّ ما يبيِّنه هو الآخر الذي لا يمكن الجزم به، فحسب الباحث ما سعى إليه، وكلُّ إنسانٍ يُؤخذُ من كلامه ويُرد.

## في مفهوم التقويل

تذكر المعاجم اللغوية أنَّ (التقويل) مصدر (تَقَوَّلَ) أي: ابتدع وادّعى، ويقال: تَقَوَّلَ قولاً؛ أي: ابتدعه، وتَقَوَّلَ فلان عليّ، أي: قال علي ما لم أكن قلت، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ﴾ {الحاقة/٤٤}، وتقول: أقولتني ما لم أقل، وقولتني مثله، ومثله أكلتني ما لم آكل، أي: ادعيته علي<sup>(١)</sup>. وقد يتعدّى الفعل "قال" بحرف الجر "على" قياساً على تعدية الفعل "تَقَوَّلَ" بهذا الحرف لنفس المعنى، أي: ادّعى وأتى بقول من قبل نفسه<sup>(٢)</sup>. فيظهر من المعنى اللغوي أنَّ التقويل هو أن تأتي بقول وتدّعي أنَّ فلاناً قاله، مع كونه لم يقل ما قولته به.

والتقويل من المصطلحات التداولية الاجتماعية التي تشير إلى تأويل الكلام بعيداً عن مقصديّته، فهو يعني الإغراق بالتأويل، أو التأويل البعيد عمّا أراده المتكلم، فيعدّه المتكلم اتهاماً بما لم يقل أصلاً، فَيَرَدُّ منفِعلاً بقوله (لماذا هذا التقويل عليّ؟)<sup>(٣)</sup>. والباحث إذ يضع مصطلح (التقويل) عنواناً لبحثه، لا يريد منه المعنى التداولي؛ إذ لا يقصد منه المبالغة بتأويل النصّ نفسه، والابتعاد عن مقصديّة قائله، بل البحث يرمي إلى ما يرمي إليه المعنى اللغويّ، وهو أن ندّعي على المتكلم - يقيناً أو ظناً - أنّه قال هذا الكلام بلفظه أو بمعناه، وهو لم يكن قد قاله، ثمّ يترتّبُ على ذلك التقويل تفسير النصّ الجديد (المقوّل)، وبهذا يكون التفسير قد مرّ بمرحلتين، الأولى تغيير ترتيب النصّ، وخلق نصّ جديد مخالف للنصّ الأول، والثانية تفسير النصّ الجديد، أو جعله نتيجة لتفسير النصّ الأول، ويمكن أن نوضّح ذلك في الشكل الآتي



وعلى وفق ما تقدّم يكون النصّ ١ (النصّ القرآني) يختلف من حيث المعنى عن النصّ ٢ (تقويل النصّ القرآني)؛ إذ ينتج النصّ ١ معنىً مختلفاً عن المعنى الذي ينتجه النصّ ٢، فيكون أمام نظر القارئ المدقق معنيان، الأول معنى النصّ القرآني، والثاني معنى تقويل ذلك النصّ (ما قوله به المفسّر)، والأشكال يتعلّق بالمعنى الذي أنتجه تقويل النصّ، هل يمكن أن يُعدّ تفسيراً للنصّ القرآني؟ والجواب: لا يمكن أن يكون المعنى ٢ (المعنى الذي أنتجه تقويل النصّ) تفسيراً للنصّ ١ (النصّ القرآني)، وذلك أنّ تركيب (النصّ القرآني) يختلف عن تركيب (تقويل النصّ القرآني) بالحذف أو الزيادة أو بتغيير الترتيب.

وقد بيّن الدكتور حمزة يوسف أن المعجميين والنحاة والبلاغيين أسسوا إلى كسر بنية النصوص العربيّة، وشاركوا القرّاء بكسر بناها، وذلك بالترادف عند المعجميين، وقضايا الحذف والزيادة والتقديم والتأخير عند النحاة، والخوض في غياهب الخيال بغية إظهار جمالية النصّ عند البلاغيين، وبعد تدوين تلك المسائل، اتّبعتها الجيل الجديد وسار على حذوها، فكان على وفق ما سبق نصّ قرآنيّ بين أيدينا أنزله الله على رسوله الكريم (صلّى الله عليه وآله)، ونصّ قرآنيّ آخر أوجده النحاة والمعجميون والبلاغيون والمفسرون، فرتّبوا بنيته في مؤلفاتهم، ليوافق صنعتهم<sup>(٤)</sup>؛ فتجلّى في كتب التفسير نصّ قرآنيّ خضع للتقويل يمكن تسميته (تقويل النصّ القرآني)، وهو يبتعد قليلاً أو كثيراً عن (نصّ التنزيل القرآني).

وفي سياقٍ قريبٍ من ذلك أوضح الدكتور الجوّاري أنّ النحويين والمعرّبين اعتمدوا القواعد المنطقية في تقدير محذوفٍ في كثير من المواضع، وهم بذلك يبتعدون عن الأصل العلمي الذي لا يجوز له أن يفترض في مادة البحث، مهما كانت، ما ليس موجوداً فيها، وهذا الافتراض والتقدير والإصرار على وجود محذوف يُذهب بما قصدَ إليه الكلام من تأثير بعينه في نفس القارئ أو السامع، ولو صرّح القرآن الكريم بتقديراتهم التي تكلفوها في هذه المواضع وسواها، لخرج عمّا قصد إليه<sup>(٥)</sup>، وابتعد عن مراده كلّ البعد. ومن الجدير بالذكر أنّ التقويل في بحثنا هذا لم يكن مرادفاً لمصطلح التكذيب؛ لأنّ غاية المفسّر تفسير النصّ لا الادّعاء عليه وتكذيبه.

ويظهر مما تقدّم أنّ ثمة مفهوميّن لمصطلح التقويل، الأوّل التقويل في المفهوم التداولي الاجتماعي، وهو يقترب كثيراً من مصطلح التأويل؛ إذ يحاول الكشف عن المقاصد السامية للنصّ، واستنطاقه محاولةً من غير أن يقطع بما يعرضه من أفكار ومضامين؛ فهو ممارسة حفرية للنصّ، لكنّها احتمالية؛ لأنّه يحمل طموحاً في الاقناع، لكنّه لا يريده اقناعاً نهائياً، إذ يضعنا في جوّ الاقناع، ويجعلنا نلتمس حدوده، ويحرص على ابقاء مسافة بين عرضه هو وبين الشيء نفسه<sup>(٦)</sup>، فهو لا يتكلّم بالنيابة عن صاحب النصّ، بل يقدّم قراءة واحدة ضمن قراءات ويفسح المجال لقراءات أخرى، وهو الفهم الصحيح للنصّ، الذي يتوافق ومقصد قائله، وربّما يكون محتملاً، لا يوافق مقصد المؤلف، لكنّه لا يخالفه؛ لأنّه ينطلق من النصّ نفسه، والنصّ هو الذي أوحى به. والآخر التقويل في المفهوم اللغوي - الذي يعنى به بحثنا هذا - وهو يقترب من مصطلح التفسير بدلالاته القطعية، غير أنّه لا يفرض على النصّ معنى يمكن أن يفسر به، وإن كان بعيداً عنه، بل يفرض نصّاً جديداً، له معنّى يتفاوت ومعنى النصّ القرآني، ويمارس مع النصّ سلطة التعالي، ممارسة أرضية تتكلّم بالنيابة عن السماء؛ لأنّه لا ينطلق من النصّ نفسه كما هو الحال مع التقويل التداولي، فالمفسّر بتقويله للنصّ ينطلق من ذات القائل لا من نصّه، وبطريقة القطع والجزم مشبّهاً النصّ

القرآني بالنص التفسيري تشبيهاً مؤكداً، وبذلك يكون قد أوصل كلامه إلى مقام كلام المتكلم، وابتعد كثيراً عن نص المتكلم بلفظه ومعناه ومقصده.

وهذا لا يعني أن نقد التقويل يهدف إلى غلق النص أمام التأويلات المحتملة، بل يهدف إلى تحرير النص وفسح المجال لكل تفسير وتأويل منضبط، فهو يعرض التقويل الذي يبعد النص عن معناه ومقصده، ويتأوله بالنقد والتحليل، إذ إن هذه الطريقة في التفسير تتقل النص القرآني من معناه إلى معانٍ آخر تعتمد على تصورات خارجية، ثم أن التقويل قد يرادف التفسير بدلالته على ((القطع بأن مراد الله تعالى كذا))<sup>(٧)</sup>، وذلك أن ((السّر في جواز التأويل بشروطه دون التفسير، أن التفسير كشهادة على الله وقطع بأنه عنى بهذا اللفظ هذا المعنى ولا يجوز إلا بتوقيف، ... ، والتأويل ترجيح لأحد الاحتمالات بلا قطع، فاغفر))<sup>(٨)</sup>. وهذا التقويل ينبغي أن يبنى على المعرفة بالعلوم اللغوية، والقواعد الشرعية، والأصولية، وعلم السنن، والأحاديث، ولا يعارض نقلاً صحيحاً، ولا عقلاً سليماً، ولا علماً يقيناً ثابتاً مستقراً، مع بذل غاية الوسع في البحث، والاجتهاد والمبالغة في تحري الحق والصواب<sup>(٩)</sup>؛ لأن ما لا يبنى على الاجتهاد المستكمل للشروط يبتعد عن النص بلفظه أو بمعناه.

### منهج ابن عاشور في تقويل النص القرآني

إن المتتبع لتفسير ابن عاشور (ت ١٣٩٣ هـ) ومنهجه في تفسير النص القرآني يلتفت إلى بعض العبارات التي يصدر بها آراءه في تفسير النص القرآني، تلك العبارات التي شكّلت ظاهرة في تفسيره (التحرير والتنوير)؛ إذ كان كثيراً ما يصدر النصوص التفسيرية أو يضمّن عبارات (كأنه قيل، كأنه يقول، كأنه قال)، وهي عبارات تفسيرية توضيحية يفهم منها تقويل النص القرآني، لغرض الوصول إلى المعنى المراد منه، وهذه الطريقة إنما مال إليها المفسر لتقريب المعنى القرآني إلى الأذهان، غير أن البحث يجد فرقاً بين معنى العبارة القرآنية المفسرة، ومعنى العبارة التفسيرية المفسرة؛ وذلك أن لكل سياق لغوي سياقاً معنوياً، ولكل تركيب معنى خاصاً به، يتفاوت في انتاج المعنى مع التراكيب اللغوية الأخرى التي تركبت من الألفاظ نفسها، أو اختلفت بعض الألفاظ فيها، فالسياق اللغوي ((هو الحوالية، أو

المحيط الدلالي الذي يحدد مدلول العناصر اللسانية، فيختلف المدلول باختلاف السياقات التي يرد فيها<sup>(١٠)</sup>، وتغيّر هذا السياق يمكن أن ينقل عبارة واحدة من المدح إلى الذمّ، ومن تقرير مجرّد إلى تلميح خفي، بل إنّه يمكن أن ينقل الكلمة إلى ضدّ معناها المعروف<sup>(١١)</sup>، وعلى وفق ذلك يجدر بالباحث ألا يأخذ الجزء القرآني الذي يفسّره على حدة، بمعزل عن محيطه الذي أنتجه؛ لأنّ هذا الجزء ينبع من سياق، ويتصل به، وينبغي أن يكون تفسير النصّ منطلقاً من قراءة حفرية عميقة للنصّ نفسه، بكلّ أجزائه ومكوناته، وبالترتيب الذي ورد عليه، وألا يبدأ ذلك التفسير بتصورات سابقة، دخيلة على النصّ، خارجه عليه؛ ذلك أنّ المعنى يبدأ من النصّ نفسه، لا من خارجه، وأنّ تلك التصورات تقودنا إلى التقلّ على النصّ، أو حرفه، وابعاده عن مقصديّته، وهي نابعة من أسباب كثيرة، أهمّها إبعاد السياق، والتعامل مع النصّ بمعزل عنه.

وقد تكررت تلك العبارات في تفسيره تكراراً ملفتاً، فالبقرة الأولى (كأنّه قيل) جاءت في ستة وعشرين ومئة موضعٍ من تفسيره<sup>(١٢)</sup>، وشغلت العبارة الثانية (كأنّه يقول) واحداً وعشرين موضعاً<sup>(١٣)</sup>، بينما تكررت العبارة الثالثة (كأنّه قال) في سبعة عشر موضعاً<sup>(١٤)</sup>، وتوزّعت تلك العبارات في متن التفسير القرآني للنصوص القرآنية، فمنها ما جاء لتوضيح المعنى الذي ذهب إليه مفسّر سابق، في توجيه النصّ القرآني، كقوله: ((وفي "الكشاف": إنّ نفي العلم كناية عن نفي المعلوم، كأنّه قال: أنّ تُشْرِكَ بِي شَيْئاً لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ إِلَهاً))<sup>(١٥)</sup>، فهو يوضّح رأي الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) بطريقة التقويل. ومنها ما جاء لتوضيح المعنى الذي ذهب إليه المفسّر ابن عاشور نفسه، ومن ذلك قوله: ((وفي إتباع الوصفين العظيمين بأوصاف غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذي الطول ترشيح لذلك التعريض كأنّه يقول: إن كنتم أذنبتم بالكفر بالقرآن فإن تدارك ذنبكم في مكنتكم لأن الله مقرر اتصافه بقبول التوبة وبغفران الذنب فكما غفر لمن تابوا من الأمم فقبل إيمانهم يغفر لمن يتوب منكم))<sup>(١٦)</sup>. وقوله ((وأحياء مفعول كفاتاً لأنّ كفاتاً فيه معنى الفعل كأنّه قيل كافتة أحياء))<sup>(١٧)</sup>.



وهو إذ يضع تلك العبارة في تفسيره، يضعها لتوضيح معنى النصّ القرآني، بتغيير ترتيب النصّ أو استبدال بعض كلماته وصيغته، وذلك على وفق الطرائق الآتية:

**الأولى:** أن يقوم بحذف كلمة من النصّ، ووضع كلمة بدلاً عنها، ومن ذلك ما ذكره في تفسير قوله تعالى: ﴿يَرْثِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾ {مريم/٦}؛ إذ قال ((...)) فيكون يعقوب هو إسرائيل كأنه قال: ويرث من آل إسرائيل<sup>(١٨)</sup>، ومن ذلك أيضاً ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ {الحج/٢٧}؛ إذ قال: ((...)) كأنه قال: وعلى كلِّ راحلة<sup>(١٩)</sup>.

**الثانية:** أن يقوم بزيادة على النصّ مع تغيير ترتيبه حتّى يبدو نصّاً جديداً بعيداً عن النصّ القرآني، ومن ذلك ما ذكره في تفسير قوله تعالى: ﴿... وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ {البقرة/٤٠}؛ إذ قال: ((كأنه قيل: إِنْ كُنْتُمْ رَاهِبِينَ شَيْئًا فَارْهَبُونِ))<sup>(٢٠)</sup>. ومن ذلك أيضاً ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ {الأعراف/٣}، إذ قال: ((...)) كأنه قال: لا تتبعوا إلّا ما أمر به ربكم، أي دون ما يأمركم به أولياؤكم<sup>(٢١)</sup>، ومنه أيضاً ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَبْصِرْهُمْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ﴾ {الصافات/١٧٥}؛ إذ قال: ((وفي الكلام اكتفاء، كأنه قيل: أَبْصِرْهُمْ وَمَا يَنْزِلُ بِهِمْ فَسَوْفَ تُبْصِرُ مَا وَعَدْنَاكَ وَلْيُبْصِرُوا مَا يَنْزِلُ بِهِمْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَهُ))<sup>(٢٢)</sup>.

**الثالثة:** أن يقوم بزيادة على النصّ القرآني مع المحافظة على ترتيبه، ومن ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا...﴾ {البقرة/٢٠٠}؛ إذ قال: ((كأنه قيل: فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا وَادْعُوهُ))<sup>(٢٣)</sup>.

**الرابعة:** أن يقوم بتغيير الترتيب القرآني بتقديم المؤخّر أو تأخير المقدم من دون حذف أو زيادة، ومن ذلك ما ذكره في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾ {يوسف/٢٤}؛ إذ قال: ((...)) كأنه قال: ولقد همت به ولولا أن رأى برهان ربّه لهم بها<sup>(٢٤)</sup>.

**الخامسة:** أن يستبدل الجملة الفعلية بجملة اسمية؛ ومن ذلك تفسيره الفعل المتعدي الذي لم يستوفِ مفعوله بـ(لا) النافية للجنس واسمها وخبرها في تفسير قوله تعالى: ﴿... فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ {البقرة/١٧}؛ إذ قال: ((ومفعول لا يبصرون محذوف لقصد عموم نفي المبصرات فتتزلّ الفعل منزلة اللازم ولا يقدر له مفعول كَأَنَّهُ قِيلَ لَا إِحْسَاسَ بِصَرِّ لَهُمْ))<sup>(٢٥)</sup>.

**السادسة:** أن يقوم بتفسير النصّ القرآني بحذف (ال) التعريف من أحد الأسماء الواردة فيه، ومن ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّا قَدْ أُوحِيَ إِلَيْنَا أَنَّ الْعَذَابَ عَلَى مَنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى﴾ {طه/٤٨}، إذ قال: ((فالمعرف بمنزلة النكرة، كَأَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ عَذَابًا عَلَى مَنْ كَذَّبَ))<sup>(٢٦)</sup>. وقد تتعدى طرائق تفسيره للنصّ القرآني المتصدرة بعبارات التقويل إلى طرائق أخرى، سيتجلى بعض منها في أوراق البحث التالية، ولم نذكرها هنا تجنباً للتكرار.

وهذه العبارة التي تتصدر تقويل النصّ متكونة من (كأن) واسمها (الضمير) الذي يفهم منه أنه كنية عن (صاحب النصّ - الله تعالى) أو (عن النصّ نفسه - القرآن الكريم)، وفي العبارة ما لا يخفى من التشبيه والتوكيد أو التشكيك؛ إذ ذكر سيبويه (ت ١٨٠هـ) أنها مركبة من (كاف التشبيه وأن) وذلك بقوله: ((وسألت الخليل عن كأن، فزعم أنها إن، لحقتها الكاف للتشبيه، ولكنها صارت مع إن بمنزلة كلمة واحدة))<sup>(٢٧)</sup>، وبين ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ) أن ((من إصلاح اللفظ قولهم: كأن زيدا عمرو. اعلم أن أصل هذا الكلام: زيد كعمرو ثم أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيه "إن" فقالوا: إن زيدا كعمرو، ثم إنهم بالغوا في توكيد التشبيه فقَدَمُوا حرفه إلى أول الكلام عناية به وإعلاماً أن عقد الكلام عليه فلما تقدّمت الكاف وهي جازة لم يجز أن تباشر "إن" لأنها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل فوجب لذلك فتحها فقالوا: كأن زيدا عمرو))<sup>(٢٨)</sup>.

فهو يشبه النصّ القرآني بما يقوله هو تشبيهاً مؤكّداً، على سبيل التقويل؛ لأنّ خبر كأن (القول ومقوله)، فنفهم منه أن النصّ القرآني يشبه قول المفسّر تشبيهاً مؤكّداً، وكأنّهُ هو، وهذا خلاف ما ذكرناه سابقاً من أن لكل تركيب معنى يميّزه عن التراكيب الأخرى لغاية

أرادها المتكلم، على أن التقويل لا يتعامل مع النص فقط، بل يتعامل مع النص وصاحبه، إذ يقوم (المقُول) بالتكلم بلسان صاحب النص، وينسب له قولاً لم يكن قد قاله، فهو تقويل أرضي لنص سماوي، بوساطة التشبيه المؤكد بـ(كأن)، غير أن المفسر بطريقته هذه لا يريد تشويه المعنى القرآني وابعاده، بل يريد تفسيره وتأويله واستنتاج معناه، ومن اعتاد البحث في القرآن الكريم لا يرفض أي تأويل له، ولا سيما إذا كان ذلك التأويل يُخبر بما فهمه المؤول من النص القرآني حسب إمكاناته المعرفية، لكنّه لا يميل إلى الجزم بتقويل القرآن بشيء لم يكن قائلاً له، وإن لم يكن ذلك التقويل مقصوداً؛ لأنّه ينتهي إلى إبعاد النص القرآني عن مراده، وإزاحته عن مقصده السامي الذي وُضع له، فهل يمكن أن يكون قوله تعالى: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيداً عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾ {الحج/٧٨}، بما فيه من الإشارات الشخصية الدالة على مجموع المخاطبين في (جاهدوا، اجتباكم، عليكم، سمّاكم، المسلمين، عليكم، تكونوا، شهداء، فأقيموا، اتوا، اعتصموا...)، وقبله قوله: ﴿وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ {الحج/٧٧} بتفسير ابن عاشور له ((على طريقة التعظيم كأنه قال: مِلَّةَ أَبِيكَ إِبْرَاهِيمَ))<sup>(٢٩)</sup>؟ كيف يكون ذلك، وقد تكرر خطاب الجمع تكراراً مؤكداً ملفتاً؟، على أن كتب القراءات القرآنية لم تذكر قراءة تؤيد ما ذهب إليه، ثم أن النص القرآني إذا خاطب المفرد يمكن أن يُحمل على الجمع، فإن خاطب الرسول محمد (صلى الله عليه وآله) يمكن أن يكون الخطاب لأُمَّته، وليس العكس بالعكس، فإن كان الخطاب للمجموع فلا يمكن تقليصه وتخصيصه بالمفرد؛ لأنّ هذا التقويل يحيل الآية إلى عصر واحد ويخصّها به، وهو عصر الرسول الأكرم محمد (صلى الله عليه وآله)، والقرآن الكريم وإن كان الظاهر في بعض نصوصه أنّه خطاب للرسول محمد (صلى الله عليه وآله)، فهو خطاب لأُمَّته؛ وذلك أن ما على الرسول إلّا بلاغ أُمَّته بمضمون ما خوطب به.

أما البحث في مضمون تلك النصوص التقويلية والمقارنة بينها وبين التفسير والتأويل، فالبحث ينتهي إلى القول بأنها ترادف التفسير في أحكامه القطعية، وتبتعد عن التأويل في أحكامه الترجيحية؛ وذلك لسببين: أحدهما أنه صدر تلك النصوص بعبارة التشبيه المؤكد - كما أشرنا سابقاً- التي تدلّ على توافق النصّ القرآنيّ مع نصّ المفسّر، وكأنّه هو. والثاني: أنّه ذكر في مقدمة تفسيره آراء العلماء والمفسرين في التفسير والتأويل، والفرق بينهما، وذهب إلى أنّ التفسير والتأويل متساويان، لا فرق بينهما؛ وبَيّن أنّ اللغة والآثار تشهد لذلك؛ لأنّ التأويل مصدر أولّه، إذا أرجعه إلى الغاية المقصودة، والغاية المقصودة من اللفظ هو معناه، وما أراد منه المتكلم به من المعاني، فساوى التأويل التفسير، على أنّه لا يطلق إلّا على ما فيه تفصيل معنى خفي معقول<sup>(٣٠)</sup>. زد على ما تقدّم أنّ طريقة المفسّر في تقويل النصّ تجرّ القارئ إلى القول بقطعيّته؛ إذ لا يفهم منه - في الغالب - أنّه يرجّح تفسير النصّ القرآني بعبارته ترجيحاً، أو يفترض ذلك افتراضاً غير مقطوع فيه. ويبدو أنّ ابن عاشور اعتمد طريقته في التقويل منهجاً يسير عليه في توضيح النصوص سواء أكانت قرآنية أم شعرية؛ إذ تجده يقول النصّ القرآني والشعري؛ فهو القائل في تقويل شاهد شعريّ استشهد به لتوضيح النصّ القرآني: ((قال ابن جني في "شرح الحماسة" عند قول عمرو بن معد يكرب:

لَيْسَ الْجَمَالُ بِمُتَزَّرٍ فَأَعْلَمُ وَإِنْ رُدِّيتْ بُرْدًا

... قوله: "وإن رديت برداً" في موضع الحال كأنّه قال: ليس جمالك بمُتَزَّرٍ مردى معه برد والحال قد يكون فيه معنى الشرط كما أنّ الشرط فيه معنى الحال))<sup>(٣١)</sup>.

وانبغى للباحث أنّ يذكر أنّ تفسير التحرير والتتوير من عيون المصادر القرآنيّة واللغوية، لما احتواه من جوانب لغوية ودقائق بلاغية، ورؤى جديدة تسعى إلى تحرير المعنى السديد، بذل فيه المفسّر خلاصة فكره، واعتمد على مصادر التفسير وعلوم القرآن الكريم، وكتب اللغة، فهو القائل: ((وقد ميّزت ما يفتح الله لي من فهم في معاني كتابه، وما أجلبه من المسائل العلمية، ممّا لا يذكره المفسرون، وإنّما حسبي في ذلك عدم عثوري عليه فيما بين

يدي من التفاسير في تلك الآية خاصة، ولست أدعي انفرادي به في نفس الأمر، فكم من كلام تنشئه، تجدك قد سبقك إليه متكلم<sup>(٣٢)</sup>، و((إني بذلت الجهد في الكشف عن نكت من معاني القرآن وإعجازه خلت عنها التفاسير، ومن أساليب الاستعمال الفصيح ما تصبو إليه هم النحارير، بحيث ساوى هذا التفسير على اختصاره مطولات القماطير، فيه أحسن ما في التفاسير، وفيه أحسن مما في التفاسير))<sup>(٣٣)</sup>.

وبعد فالبحت في أوراقه التالية يسعى إلى عقد مقارنة بين ما قاله القرآن الكريم، وما قوله به المفسر؛ انطلاقاً من الإيمان بأن لكل تركيب معنى، يختلف باختلاف ترتيبه، كما يختلف باختلاف مكوناته من الأسماء والأفعال والحروف؛ إذ لا يمكن أن نفسر كلمة بكلمة أخرى ونقطع بترادفهما، وألطف بالبحث إذ استفهم عن سبب اختيار هذه الكلمة دون تلك، وهذا الترتيب دون ذاك، والنكته البلاغية في الاختيار والتوزيع. وفي ما يأتي عرض لنماذج تقويل النص القرآني في تفسير التحرير والتتوير ومناقشتها:

أولاً- تفسير أسلوب العطف بأسلوب الشرط.

• قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُؤُوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ {البقرة/١٧٧}.

يذكر الطبري (ت ٣١٠هـ) في توضيح النص القرآني أن معناه: ليس البر الصلاة وحدها، ولكن البر الخصال التي أبيتها لكم؛ إذ ليس البر أن تصلوا ولا تعملوا، فبين الله الفرائض التي إذا تم العمل بها، تكون من البر<sup>(٣٤)</sup>، وبين تلكم الفرائض على سبيل العطف.

ويبدو للمتتبع لتفسير ابن عاشور في الآية نفسها أنه عند تفسيره لتلك الفرائض يقول النص، فيقول: ((وإنما قيد بالظرف وهو إذا عاهدوا أي وقت حصول العهد فلا يتأخر

وفأوهم طرفة عين، وفيه تنبيه على وجوب الاحتياط عند بذل العهد بحيث لا يعاهد حتى يتحقق أنه يستطيع الوفاء كأنه يقول: **فإن علموا ألا يفوا فلا يعاهدوا**)<sup>(٣٥)</sup>.

ومن الملاحظ أنَّ ثمة فرقا بين العبارتين، عبارة النصِّ القرآني المفسَّرة، وعبارة ابن عاشور المفسِّرة، فالقرآن يقول: **(وَالْمُؤْفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا)**، والمفسِّر يقول: **(كأنَّه يقول: فإنَّ علموا ألا يفوا فلا يعاهدوا)**، وهذا تقويل للنصِّ القرآني؛ لأنَّ القرآن الكريم في مناسبة التعريف بمصطلح البرِّ، إذ بعد أن حرَّم وأحلَّ في سورة البقرة، أراد أن ينفي صفة البرِّ عن الصلاة وحدها؛ لأنَّ الصلاة التي لا تتوافق مع ما يفعله العبد لا تكون من البرِّ شيئا. زد على ذلك أنَّ تلك الفرائض والأعمال ومنها (الوفاء حين العهد) جاءت على طريقة أسلوب العطف، والعطف يفيد الاشتراك في تأثير العامل، وإنَّ له نسقا لمساواته الأولى في الإعراب؛ إذ يقال: ثغر نسق إذا تساوت أسنانه وكلام نسق إذا كان على نظام واحد ولا يتبع هذا الضرب إلَّا بوسيلة حرف<sup>(٣٦)</sup>. ويظهر من ذلك أنَّ كلَّ تلك الفرائض مجتمعة تساوي البرِّ، وليس البرِّ الصلاة وحدها.

ويجدر بالباحث أن يفرِّق بين سؤالين، الأول: ماذا تعني إذا؟، والثاني: ماذا تعني إذا في النصِّ القرآني؟ إنَّ الفرق بينهما هو أنَّ السؤال الأول يركِّز على المعنى النحويِّ للأداة، والسؤال الثاني يركِّز على معنى السياق القرآني للأداة. والمعنى القرآني لا ينكشف إلَّا بتحليل المفردة عن طريق ربطها بالسياق الذي ترد فيه.

وعلى وفق ما تقدَّم يتبيَّن أنَّ ما ذكره ابن عاشور في تقويل النصِّ بعبارته (كأنَّه يقول) فيه نظر؛ إذ لا يُرجَّح أن يفسَّر هذا النصُّ على وفقه؛ لأنَّ الترتيب القرآني هو الأصل الذي يحسن أن تفسَّر عباراته كما هي، وتبحث العلاقات الدلالية بينها، فهو نظام محكم ترتب فيه العبارات على وفق ما يريد قوله، ولا يمكن التلاعب بها وتغييرها؛ لأنَّ التغيير الناتج سيعطي معنى مختلفا عما أراده القرآن الكريم، أو مخالفاً له، فالمعنى تنتجه الألفاظ وترتيبها. وقد يقول قائل: إنَّما ذكر المفسِّر ذلك على سبيل تبين ما ينبّه القرآن الكريم عليه، وليس من باب تفسير العبارة القرآنية نفسها، ويُردُّ بأنَّ النصِّ القرآني ليس بمناسبة القول إنَّ

المخاطبين إذا علموا ألا يفوا فلا يعاهدوا، بل هو يعرف بالبرّ تعريفاً يصحّ فيه مفهومه السابق في أذهان المخاطبين، وما ذكره المفسّر من تنبيه يخرج عن إطار هذا التعريف، ويبتعد عن مناسبته وسياقه.

ثانياً- تفسير أسلوب الشرط بأسلوب الدعاء.

- قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ، مَنْ يُضَرْفُ عَنْهُ يُؤْمَدُ فَقَدْ رَحِمَهُ وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ﴾ {الأنعام/١٥-١٦}

ذكر بعض المفسرين أنّ معنى النصّ القرآني: قل إنّي أخاف إن عصيت ربّي بعبادة غيره أن يعذبني، وإنّ الخوف في النصّ هو توقّع المكروه. وقد يكون الفعل (أخاف) على وفق قول ابن عباس بمعنى أعلم؛ أي أعلم إن عصيت ربّي ما يصيبني من عذاب يوم عظيم، وهو يوم القيامة<sup>(٣٧)</sup>.

ولفظة (عصيت) عامّة في أنواع المعاصي، ولكنّها هنا إنّما تشير إلى الشرك المنهي عنه، وقرأ نافع وغيره (من يُضَرْفُ عنه) مسنداً إلى المفعول، وهو الضمير العائد على العذاب، وقرأ حمزة وغيره (من يُضَرْفُ) بإسناد الفعل إلى الضمير العائد إلى (ربّي)، ويعمل في ضمير العذاب المذكور، ولكنّه محذوف، وقوله: وذلك إشارة إلى صرف العذاب، وحصول الرحمة، والفوز بالنجاة<sup>(٣٨)</sup>.

وأوضح ابن عاشور في سياق تفسير الآية نفسها أنّ وصف العذاب بمضمون أسلوب الشرط، يراد به أنّ من وفقّه الله لأنّ يتجنّب أسباب هذا العذاب، ينل الرحمة، وذكر أنّ ((المقصود من هذا الكلام إثبات مقابل قوله: إنّي أخاف إن عصيت ربّي عذاب يوم عظيم كأنّه قال: أرجو إن أطعته أن يرحمني ربّي))<sup>(٣٩)</sup>.

ويمكن القول إنّ تقويل ابن عاشور للنصّ القرآني يقترب من مفهوم الاستلزام الحواري؛ لأنّه جعل من النصّ الواحد جملة من النصوص، على اعتبار أنّ النصّ ينتج معانياً غير محدودة، أو على أقل تقدير ينتج معنيين، معنى ظاهر، ومعنى آخر خفي، لا يمكن الكشف عنه إلا على وفق المناهج التأويلية التي تتيح للباحث فيها تقويل النصّ، واستنتاج بنيته

اللغوية، واثرائها بالمعاني. وهذا يعني أنّ التأويل الدلالي الكافي للجملة، قد يصير متعذراً إذا اقتصر فيه على المعطيات الظاهرة فقط، مما يتطلب تأويلاً آخر، فيتم الانتقال من المعنى الصريح (الظاهر)، إلى معانٍ أخرى غير مصرح بها، وهذا الانتقال يطرح الاشكالات التي تتعلق بماهية التأويل الممكن اعطاؤه للجملة التي تنتج هذه المعاني، وهنا لابدّ من تسأول: أ يُعتمد المعنى الصريح وحده، أم المعنى المستلزم حوارياً، أم المعنيين معاً، بناء على أنّ المعنى الثاني ما هو إلا نتيجة مترتبة على المعنى الأول<sup>(٤٠)</sup>، وهل يمكن القدرة على تقليص المعاني التي تؤديها جملة معينة؟

ويظهر من تفسير ابن عاشور أنّ النصّ القرآني قادر على انتاج المعنى الصريح، والمعنى الخفي، المعنى الظاهر، والمعنى الذي تم تقويله واستنتاجه به؛ لأنّ منهج الاستلزام الحوارى لا يقيّد بمعنى دون آخر، وإنّما يذهب إلى أنّ المتكلم قادر على أن يعني أكثر مما يقول بالفعل، وقد يقصد عكس ما يقول، فما يقال شيء، وما يقصد أشياء، و((ما يقال هو ما تعنيه الكلمات والعبارات بقيمها اللفظية، وما يقصد هو ما يريد المتكلم أن يبلغه السامع على نحو غير مباشر اعتماداً على أن السامع قادر على أن يصل إلى مراد المتكلم بما يتاح له من أعراف الاستعمال ووسائل الاستدلال))<sup>(٤١)</sup>.

ويبدو للباحث أنّ تقويل النصّ يبتعد عن مراد النصّ القرآني؛ لأنّه أقحم الفعل (أرجو) في تقويله للنص (كأنّه قال: أرجو إن أطيعته أن يرحمني ربّي)، وهذا الاقحام يسبب اضطراباً في معنى النصّ القرآني ومقصدية؛ لأنّه في مناسبة الإخبار بوساطة أسلوب الشرط (من يُصِرّف عنه يؤمّذ فقد رحمة)، وليس بمناسبة الدعاء أو الترجي بالفعل (أرجو)، وثمة فرق بين دلالات الدعاء والشرط، أمّا الأمر في الآية السابقة التي قيس عليها في تقويل هذه الآية فهو صادر من الله تعالى إلى المخاطبين بالفعل (قل)، فلا يحسن أن نقول: ((قلّ إنّي: أرجو إن أطيعته أن يرحمني ربّي)؛ لأنّه يتنافى ومراد النصّ القرآني.



ثالثاً- تفسير أسلوب النهي بافتراض مرحلة أولية تطور عنها.

- قال تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ {الأعراف/٣}.

ذكر الزمخشري أنَّ المعنى: اتبعوا ما أنزل إليكم من القرآن والسنة ولا تتبعوا من دون الله أولياء؛ أي ولا تتولوا من دونه من شياطين الجن والإنس؛ فيحملوكم على عبادة الأوثان والأهواء والبدع ويضلّوكم عن دين الله وما أنزل إليكم، وأمركم باتباعه<sup>(٤٢)</sup>. وقيل التقدير: قل اتبعوا، فحذف القول لدلالة الإنذار المتقدم الذكر عليه، وقيل: (اتَّبِعُوا) أمر يعمُّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وأمته، بدلالة واو الجماعة<sup>(٤٣)</sup>. وذكر ابن عطية أنَّ قوله (وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ) يراد به: من دون ربكم أولياء وهو يريد: كل من عبد، واتَّبِع من دون الله<sup>(٤٤)</sup>.

وإذا تدبرنا الآية السابقة لها في سورة الأعراف، وهي قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أُنْزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ {الأعراف/٢}، يظهر أنَّ القرآن الكريم قد ذكر (كِتَابٌ أُنْزِلَ إِلَيْكَ)، ثم قال في الآية التالية لها: (اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُم) ولعله يريد اتباع ذلك الكتاب المعهود الذي أنزل إليكم، والخطاب للرسول الأكرم محمد (صلى الله عليه وآله) وأمته.

والمتتبع لتفسير ابن عاشور يجده يذكر في تفسير الآية افتراضاً تأصيلياً مطوّلاً، إذ يقول: ((وأفاد مجموع قوله: اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مفاداً صيغة قصر، كأنه قال: لا تتبعوا إلا ما أمر به ربكم، أي دون ما يأمركم به أولياؤكم، فعدل عن طريق القصر لتكون جملة: ولا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مستقلة صريحة الدلالة اهتماماً بمضمونها))<sup>(٤٥)</sup>.

ويظهر أنَّه اعتمد في تقويل النصّ على أساس افتراضي، و((هو اختراع ما ليس بموجود في الشيء بالقوة أصلاً، ويكون الواقع مخالفاً للمفروض))<sup>(٤٦)</sup>؛ إذ صنع صوراً افتراضية تطوّر عنها النصّ القرآني على وفق مراحل أولية مرّ بها، ثم يذكر أن المتكلم (الله جلّ وعلا) قد عدل عما قاله أولاً بطريقة القصر؛ لتكون الجملة صريحة الدلالة. ويظهر أيضاً أنَّ معنى

النصّ القرآني يستند على القيم النفسية والاعتبارية التي يحظى بها عند المفسر، وهذه القيم تتأتى من نظرة المفسر إلى النصّ، ومن ذلك تتبثق سلامة الفهم أو عدمه، وكان من الحسن أن يؤخذ المعنى من النصّ ذاته، مع العناية بالسياق الذي ورد فيه، والابتعاد عن الافتراضات والتصورات الخارجة عنه؛ لأنّ الاعتماد على النصّ وسياقه ينتهي إلى تفسير مقبول، أو محتمل مقبول.

رابعاً- تفسير الاستثناء التام بأسلوب القصر.

- قال تعالى: ﴿وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَوَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تُلْومُونِي وَلُومُوا أَنْفُسَكُمْ مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ {إبراهيم/٢٢}.

ذكر المفسرون أنّ قوله: وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ ، يعني لما أدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار، واستقرّ بكلّ فريقٍ منهم قرارهم: أنّ الله وعدكم أيها الأتباع النار، ووعدتكم النصره فأخلفتكم وعدي، ووفّى الله لكم بوعده، وما كان لي عليكم من سلطان، وما كان لي عليكم فيما وعدتكم من النصره من حجة تثبت لي عليكم بصدق قلبي؛ إلّا أن دعوتكم: وهذا الاستثناء المنقطع عن الأول كما تقول: ما ضربته إلّا أنه أحمق، ومعناه: ولكن دعوتكم فاستجبتم لي، يقول: إلّا أن دعوتكم إلى طاعتي ومعصية الله، فاستجبتم لدعائي فلا تلوموني على إجابتي إياي، ولوموا أنفسكم عليها<sup>(٤٧)</sup>.

وعلق على ذلك الزمخشري قائلاً أنّ ((هذا دليل على أنّ الإنسان هو الذي يختار الشقاوة أو السعادة ويحصلها لنفسه، وليس من الله إلّا التمكين، ولا من الشيطان إلّا التزيين. ولو كان الأمر كما تزعم المجبرة لقال: فلا تلوموني ولا أنفسكم، فإنّ الله قضى عليكم الكفر وأجبركم عليه))<sup>(٤٨)</sup>.

أمّا ابن عاشور فقد قول النصّ القرآني في تفسير قوله (فلا تلوموني ولوموا أنفسكم)؛ إذ قال : ((ومجموع الجملتين يفيد معنى القصر، كأنه قال: فلا تلوموا إلّا أنفسكم))<sup>(٤٩)</sup>.

ويجدر بنا أن نلتفت إلى أَنَّ (فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوا أَنْفُسَكُمْ) جاء على لسان الشيطان، في حال دخول أهل النار النار؛ لأنَّ دخولهم في النار يدفعهم إلى لوم الشيطان على فعله، من تزيين الأمور لهم، ومن ذلك يظهر أنَّ ابن عاشور في تقويله للنصَّ أبعد عن مراده؛ لأنَّ الكلمة في القرآن الكريم ليست وحدة بسيطة تضمَّ إلى كلمة أخرى بطريقة سطحية، وإنما هي خلاصة سياق قريب وبعيد، ملفوظ وآخر غير ملفوظ<sup>(٥٠)</sup>؛ لذلك ينبغي ألاَّ نتدخل في تخيل أو افتراض مقصد النصِّ، وغرضه ومراده، بل يحسن بنا أن نتدبر كلمات الآية الكريمة الواحدة تلو الأخرى، وعلاقاتها في ما بينها؛ لاستكشاف المعنى المراد، وانطلاقاً من دور الكلمة في التركيب القرآني، من المهم أن نسأل عن الياء في الفعل (تلموني)، هل لها دلالة في النصِّ تستلزم ذكرها، أم هل هي خالية من الدلالة، فيجوز تقويل النصِّ بحذفها؟

وقبل الإجابة عن ذلك من الجدير أن نذكر أنَّ استعمال ضمائر المتكلم يدلُّ على الحضور في السياق التواصل، بإشارته إلى الذات، وهي تعبّر عن علاقتها بالمرجع في السياق الذي تجري فيه الأحداث، وتكون مفهومة عند المتلقي، فتتحقق التواصل؛ لأنَّها مقترنة ببلاغة المتحدث وعود الضمير، والسياق الذي تجري فيه الأحداث<sup>(٥١)</sup>، ومن ذلك يظهر ما للضمائر من أثرٍ بارزٍ في العملية التخاطبية، فعلى الرغم من كونها مبهمة، تعدُّ ضرباً من الإيجاز، وتمنع من الالتباس على المخاطب<sup>(٥٢)</sup>.

وفي الإجابة عمّا سبق نعود إلى ما ذكرناه من أنَّ النصَّ يصوّر لنا حالة دخول أهل النار النار، الحال التي تقتضي أن يقع اللوم على المسبب، فيكون لومهم للشيطان أولاً؛ فجاء النصُّ على لسان الشيطان لينهاهم عن ذلك اللوم، ويأمرهم بلوم من هو أولى؛ فلا مسوِّغ يسوِّغ لنا إلغاء المعنى المراد من اللوم المنهي عنه في النصِّ القرآني، والعدول إلى المعنى الذي جاء به المفسّر ابن عاشور بعبارة (كَأَنَّهُ قَالَ)، وذلك أنَّ النصَّ القرآني يذكر على لسان الشيطان النهي عن لومه، والأمر بأن يلوموا أنفسهم، والضمير (الياء) يشير إلى الشيطان وهو المتكلم المعلوم في النصِّ، وقد تأكد بالضمير المنفصل (أنا) في قوله (مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ) وبالضمير المتصل (الياء) في قوله (وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِي) وهو يفيد الاختصار

والإيجاز؛ ((لأنّ المضمرات وُضعت نائبةً عن غيرها من الأسماء الظاهرة لضربٍ من الإيجاز والاختصار))<sup>(٥٣)</sup>، فهي لا تختلف عن غيرها من الأسماء إلّا بكونها مضمرات، وعلى وفق ذلك لا يحسن القول أنّ معنى النصّ القرآني: (فَلَا تُلْمُوا إِلَّا أَنْفُسَكُمْ)، ولا يحسن أيضاً التأكيد على تشبيه القول القرآني بذلك باستعمال (كأنّ)؛ لأنّه على وفق قول ابن عاشور يخصّ اللوم بـ (أنفسكم) بطريقة الحصر والتوكيد، في حين أنّ القرآن لم يقصر اللوم على الكافرين أنفسهم، بل يسبق ذلك اللوم بالنهي عن لوم الشيطان؛ لأنّ الجملة القرآنية تضمّنت طلبين؛ النهي بـ (لا تلموني)، والأمر بـ (لوموا)، في حين تنقلّص العبارة التفسيرية عند ابن عاشور بطلب واحد، وهو النهي المؤكّد بأسلوب القصر (الاستثناء المفرغ)، ثمّ أن سياق النصّ القرآني تضمّن حججاً تسعى إلى تحقيق الاقناع بنفي اللوم عن الشيطان؛ إذ قدّم مجموعة من العناصر الدلالية لخدمة عناصر دلالية أخرى، فذكر على لسان الشيطان مجموعة من الحجج التي من شأنها أن تنفي الاعتقاد بأحقّيته باللوم، وتوجه اللوم إلى المخاطبين أنفسهم، ومن تلك الحجج قوله: (اللّٰهُ وَعَدَكُمْ وَعَدَ الْحَقِّ) (وَوَعَدْتُكُمْ) (فَأَخْلَفْتُكُمْ) (وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي)؛ فهو يذكر وعد الله لهم، وهو وعد حقّ كائن لا محالة، ثمّ وعده لهم، ولم يقيّده بوصفه (وعد حق) بخلاف وعد الله الموصوف بذلك، ثمّ يذكر اخلافهم لوعد الله، فينفي أنّ يكون له حجة أو برهان على ما دعاهم اليه، ويذكر استجابتهم لما دعاهم إليه بلا حجة أو برهان، وكلّ هذه الحجج جاءت لأثبات الجهة التي تستحق اللوم، فنهى عن لومه، وأمرهم بلوم أنفسهم (فَلَا تُلْمُوا نَفْسَكُمْ) (وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي)، وهذه الحجج تستدعي النهي عن لوم الشيطان؛ لأنّ ذلك النهي نتيجة لها، فإذا قولنا النصّ القرآني بحذف هذا النهي، وإثبات اللوم المؤكّد لهم، كان ذكر هذه الحجج أقلّ فائدة، أو بلا فائدة.

خامساً- تفسير الاسم بالحرف، والفعل الماضي بالمضارع.

- قال تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ ۝ مَا الْحَاقَّةُ ۝ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ ۝ كَذَّبَتْ ثَمُودُ وَعَادٌ بِالْقَارِعَةِ﴾ {الحاقة/١-٤} ذكر الثعلبي (ت ٤٢٧هـ) أنّ الحاقة: القيامة، وسمّيت حاقة؛ لأنّها حقّت فلا

كاذبة لها، ولأنَّ فيها حواق الأمور وحقائقها، ولأنَّ فيها يحقّ الجزاء على الأعمال؛ أي: يجب، فيقال: حقٌّ عليه الشيء إذا وجب بحقّ حقوقاً، وقال الكسائي: الحاقّة: يوم الحق. والحاقّة الأولى رفع بالابتداء وخبره فيما بعده، وقيل: الحاقّة الأولى مرفوعة بالثانية؛ لأنَّ الثانية بمنزلة الكتابة عنها، فعجب منها وقال: الحاقّة ما هي؟ كما تقول: زيد ما زيد، والحاقّة الثانية مرفوعة بـ(ما)<sup>(٥٤)</sup>.

وقوله: ما الحاقّة، يعنى: ((أنّك لا علم لك بكنهها ومدى عظمها، على أنّه من العظم والشدة بحيث لا يبلغه دراية أحد ولا وهمه، وكيفما قدرّت حالها فهي أعظم من ذلك))<sup>(٥٥)</sup>، ولعلّ التكرار مبالغة في هذا المعنى: أي أنّ فيها ما لم تدره من أهوالها، وتفصيل صفاتها<sup>(٥٦)</sup>.

وذكر ابن عاشور في تفسير سورة الحاقّة أنّ: ((ما اسم استفهام مستعمل في التهويل والتعظيم كأنّه قيل: أتدري ما الحاقّة؟))<sup>(٥٧)</sup>، ويظهر أنّ تقويل ابن عاشور للنصّ قد أبدل اسم الاستفهام وصيغة الفعل، وهذا مما لاشكّ فيه يؤثّر في دلالة النصّ القرآني؛ إذ أبدل اسم الاستفهام (ما) بحرف استفهام، واسم الاستفهام على ما يراه المفسرون يفيد التعظيم، فالإبدال في نصّ ابن عاشور يزيل التعظيم، ثمّ أبدل صيغة الفعل من الماضي إلى المضارع، وهذا ممّا يؤثّر في دلالة المعنى القرآني، لأنّ الاستفهام في قوله ما يدريك، يختلف عن قوله (ما أدراك)؛ وذلك أنّ ((كلّ شيء في القرآن (وما أدراك) فقد أخبر به، وذلك أنّ (ما) في الموضعين للاستفهام الإنكاري، لكن في (ما يدريك) إنكار ونفي للإدراك في الحال والمستقبل، فإذا نفى الله ذلك في المستقبل لم يخبره ولم يفسره، وفي (ما أدراك) إنكار ونفي لتحقيق الإدراك في الماضي ولا ينافي تحقيقه في الحال أو المستقبل، فأدرك الله بإخباره وتفسيره))<sup>(٥٨)</sup>. وذكر الشنقيطي (ت ١٣٩٣ هـ) في السياق نفسه أنّه ((قد جاءت: "وما أدراك" ثلاث عشرة مرة، كلّها أخبر بها إلّا واحدة، وهي في الحاقّة: وما أدراك ما الحاقّة))<sup>(٥٩)</sup>.

ومن المناسب أن نذكر أنّ المراد بالحاقة الحقّ، أو احقاق الحقّ، والقرآن يذكر في سورة الحاقة بعد قوله : (وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ) صوراً من إحقاق الحقّ؛ إذ بعد أن أخبر القرآن الكريم بتكذيب ثمود وعاد، أعلن أيضاً الحاقة في ذلك، فذكر اهلاك ثمود بالطاغية، واهلاك عاد بريحٍ صرصِرٍ عاتيةٍ، فإذا كان المراد بالحاقة احقاق الحقّ، أفلم يكن ذلك الإهلاك من الحقّ؟ وهو تفسير للحاقة وتبيين لها.

أمّا تفسير قوله تعالى: (ما أدراك ما الحاقة) بقول ابن عاشور: (أَتَدْرِي مَا الْحَاقَّةُ) فهو يستدعي الالتفات والتنبّه؛ إذ كيف نفسّر الاسم (ما) بالحرف (الهمزة)؛ والأوّل يُجاب عنه باسم، ولا يُدركُ معه الحكم بالإيجاب أو السلب، بخلاف الثاني الذي يُجاب عنه بحرف ويدرك الحكم معه، فكانَ من الأولى بيان سبب اختيار (ما) و الفعل الماضي، من دون غيرها من البدائل؛ لأنّ النصّ القرآني يستفهم عن ادراء ماهية الحاقّة مع العناية بالزمن، وهذا المعنى يناسبه (ما) دون غيره من الأسماء والحروف، والجملة القرآنية إنّما تدلّ على ما تدلّ عليه بتفسير مفرداتها، واكتشاف العلاقات الدلالية بين تلك المفردات، أمّا أنّ نفسرها باستبدال اسم الاستفهام بحرف استفهام، والفعل الماضي بفعل مضارع، فهذا مما لا يوافق التفسير ولا التأويل، وهذا لا يعني عدم افتتاح النصّ القرآني للاستنتاج والتقويل لمناسبة تبدّل الأزمنة والعصور، وعلى وفق تنوّع الجهات المعرفية التي ينطلق منها المفسّر، بل يعني أن ينطلق ذلك التقويل من النصّ القرآني نفسه، بمفرداته وترتيبه، وعدم افتراض نصّ مغاير له على وجه التقويل؛ بحذف أو زيادة أو تغيير ترتيب؛ فالنصوص الدينية ((محكومة بجديلية الثبات والتغيّر، فالنصوص ثابتة بالمنطوق متغيرة بالمفهوم))<sup>(٦٠)</sup>؛ وينبغي ألا يخرج ذلك التقويل خارج نطاق النصّ المنطوق؛ لأنّ بنية التركيب القرآني لا تحتاج إلى تغيير لأجل التأويل، بل هي بحاجة إلى البصر بمسالك العرب بالقول، لاكتشاف سرّ التركيب على تلك الهيئة المخصوصة بالنظم، ويمكن أن يُتبع في ذلك مبدأ المقارنة مع تقلّبات التركيب نفسه، أو متابعة كلمات التركيب وهي تعمل بسياقات أخرى<sup>(٦١)</sup> حتى يمكن

الوصول إلى سرّ التركيب ومراده. وانتهاءً من ذلك أنّ قوله تعالى (ما أدراك ما الحاقة) بعيد عن قول المفسّر (أ تدري ما الحاقة) وغير موافق له من حيث الدلالة والزمن.

#### الخاتمة

إنّ كان لابدّ من كلمةٍ نختمُ بها بحثنا هذا، فمن المهم أن نذكر أنّ هذا البحث فرّق بين مفهومي لمصطلح التقويل، الأوّل يرمي إلى استتطاق النصّ وبيان معانيه، مركزاً على النصّ نفسه، بألفاظه وترتيبه، والآخر لا ينطلق من النصّ، بل يتكلّم بالنيابة عن صاحبه، ويغيّر في ألفاظ النصّ وترتيبها، ويؤكد على أنّ المتكلّم كأنّه يقول "كذا"، وهو لم يكن قد قال، وقد عرض البحث منهج ابن عاشور في تقويل النصّ القرآني، وتناوله بالدراسة والتحليل، ثمّ أوضح علاقة التقويل بالتفسير والتأويل، وانتهى إلى أنّ التقويل اللغويّ يرادف التفسير في أحكامه القطعية، ويبتعد عن التأويل في أحكامه الترجيحية، وعقد مقارنة بين نصوصٍ قرآنية، وأخرى تفسيرية مقولة لها، وبين الفوارق بين دلالة النصّ القرآني، والنصّ التفسيري.

#### هوامش البحث

<sup>١</sup> ينظر: تهذيب اللغة (ق و ل): ٢٣٠/٩ ، ولسان العرب (ق و ل): ٥٧٥/١١.

<sup>٢</sup> ينظر: معجم الصواب اللغوي دليل المتقف العربي: ٥٩٨/١، ومعجم اللغة العربية المعاصرة: ١٨٧/٣

<sup>٣</sup> ينظر: تقويل النصّ، تفكيك لشفرات النصوص الشعرية والسردية والنقدية: ١٣

<sup>٤</sup> ينظر: تأويل القرآن سلطة القارئ أم سلطة النص: م ٧/ ١٩

<sup>٥</sup> ينظر: نحو القرآن: ٢١

<sup>٦</sup> ينظر: إمكانات التأويل وحدوده، كتاب مئة المنان اختياراً: ٤٢

<sup>٧</sup> تأويلات أهل السنة: ٣٣٨/١

<sup>٨</sup> فتح البيان في مقاصد القرآن: ١٢/١، ولم يُعَنَّ البحث بعرض آراء العلماء في التفسير والتأويل، والفرق بينهما، بل اكتفى بعرض ما انتهى إليه الباحثون في ذلك، وهو أنّ دلالة

التفسير دلالة قطعية، أمّا التأويل فدلالته ترجيحية احتمالية، ينظر: التفسير والتأويل في القرآن: ٢١-٣٥

٩ ينظر: تفسير الجملة القرآنية في ضوء التأسيس والتوكيد: ٢٠.

١٠ مصطلحات التداولية بين المعجم والاستعمال: ٤٧

١١ ينظر: استراتيجية التأويل من النصّة إلى التفكيكية: ٤٩

١٢ ينظر: التحرير والتتوير على سبيل التمثيل لا الحصر: ١٩٢/١، ٢٢٢/١، ٢٧٦/٢، ٣٤/٣، ١٣١/٤، ٤٨/٥، ٢٦/٦، ٢١٦/٧، ١٦٥/٨، ٤١/٩، ٢٠٠/١٠.

١٣ ينظر: المصدر نفسه: ٥٢٤/١، ١٣١/٢، ٢٣٠/٢، ٤٤٦/٢، ٤٧٧/٢، ١٦٩/٧، ١٩٠/٧، ٧٢/٨، ٨٥/١٢، ١٣٨/١٣، ٣٣٨/١٥، ١٣/١٩، ٢٣٠/١٩، ٣٩/٢٢، ١٤٦/٢٩، ٩٨/٢٨، ٣٤/٢٦، ١٦/٢٥، ٢٣٧/٢٤، ٧٩/٢٤، ٣٦٨/٢٢

١٤ ينظر: المصدر نفسه: ١٠٧/٢، ١٣٣/٢، ٣٨٥/٢، ١٠٦/٤، ١٦٢/٧، ١٧/٨، ١٧٢/١٠، ٢٥٣/١٢، ٢٢٠/١٣، ٦٨/١٦، ٢٤٤/١٧، ٣٥١/١٧، ٥٣/١٩، ٢١٤/٢٠، ١٦٣/٢١، ٢١٦/٢٢، ٨٣/٢٥.

١٥ المصدر نفسه: ٢١٤/٢٠

١٦ المصدر نفسه: ٧٩/٢٤

١٧ المصدر نفسه: ٤٣٢/٢٩

١٨ المصدر نفسه: ٦٨/١٦

١٩ المصدر نفسه: ٢٤٤/١٧

٢٠ المصدر نفسه: ٤٥٧/١

٢١ المصدر نفسه: ١٧/٨

٢٢ المصدر نفسه: ١٩٦/٢٣

٢٣ المصدر نفسه: ٢٤٩/٢

٢٤ المصدر نفسه: ٢٥٣/١٢

٢٥ المصدر نفسه: ٣١٢/١

٢٦ المصدر نفسه: ٢٣٠/١٦

٢٧ الكتاب: ١٥١/٣





- ٢٨ الخصائص: ٣١٨/١
- ٢٩ التحرير والتنوير: ٣٥١/١٧
- ٣٠ المصدر نفسه (المقدمات): ١٦/١
- ٣١ المصدر نفسه: ١٠٧/٢
- ٣٢ المصدر نفسه: ٧/١
- ٣٣ المصدر نفسه: ٨/١
- ٣٤ ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ٧٤-٧٥/٣
- ٣٥ التحرير والتنوير: ١٣١/٢
- ٣٦ ينظر: شرح المفصل: ٧٤/٣
- ٣٧ ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٣٩٧/٦
- ٣٨ ينظر: الجواهر الحسان في تفسير القرآن: ٤٤٩/٢
- ٣٩ التحرير والتنوير: ١٦٢/٧
- ٤٠ ينظر: الاستلزام الحواري في التداول اللساني: ١٨
- ٤١ آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٣٣
- ٤٢ ينظر: الكشف عن حقائق غوامض التنزيل: ٨٦/٢
- ٤٣ ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٣٧٣/٢
- ٤٤ ينظر: الجواهر الحسان في تفسير القرآن: ٥/٣
- ٤٥ التحرير والتنوير: ١٧/٨
- ٤٦ كشاف اصطلاحات الفنون: ١١٢٥/٥
- ٤٧ ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ٦٢٨/١٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٥٨/٣
- ٤٨ الكشف عن حقائق غوامض التنزيل: ٥٥٠/٢
- ٤٩ التحرير والتنوير: ٢٢٠/١٣
- ٥٠ ينظر: مسؤولية التأويل: ١٨٩
- ٥١ ينظر: نسيج النص: ١٠٣
- ٥٢ ينظر: المصدر نفسه: ١١٧



- <sup>٥٣</sup> شرح المفصل: ٣٠٢/٢
- <sup>٥٤</sup> ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن: ٢٥/١٠-٢٦
- <sup>٥٥</sup> الكشف عن حقائق غوامض التنزيل: ٥٩٨/٤
- <sup>٥٦</sup> المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٣٥٦/٥
- <sup>٥٧</sup> التحرير والتنوير: ١١٣/٢٩
- <sup>٥٨</sup> الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: ٨٠٢
- <sup>٥٩</sup> أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: ٤٩١/٨
- <sup>٦٠</sup> نقد الخطاب الديني: ١١٥
- <sup>٦١</sup> ينظر: تأويل القرآن سلطة القارئ أم سلطة النص: ١٨ / ٧

#### المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- استراتيجية التأويل من النصية الى التفكيكية: محمد بو عزة، منشورات الاختلاف، الرباط، ط١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١٥م.
- الاستلزام الحواري في التداول اللساني: العياشي أدراوي، منشورات دار الأمان، ط١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار (ت ١٣٩٣هـ)، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت - لبنان، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: د. محمد أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢م.
- إمكانات التأويل وحدوده، كتاب مئة المئان اختيارا: د. علي حسن هذيلي، مطبعة الشروق، النجف الأشرف، ط١، ٢٠١٤م.
- تأويل القرآن سلطة القارئ أم سلطة النص: د. حمزة فاضل يوسف، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العدد (١-٢)، ٢٠٠٨م.
- تأويلات أهل السنة: الماتريدي، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور (ت ٣٣٣هـ)، تحقيق: د. مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- تفسير الجملة القرآنية في ضوء التأسيس والتوكيد: أحمد حسن صالح، أطروحة دكتوراه أجازت في كلية الدراسة العليا/ جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية/ جمهورية السودان، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

- التفسير والتأويل في القرآن: د. صلاح عبد الفتاح الخالدي، دار النفائس، الأردن، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- تقويل النصّ، تفكيك لشفرات النصوص الشعرية والسردية والنقدية: د. سمير خليل، دار غيداء، الطبعة الأولى، ٢٠١٦م - ١٤٣٧هـ.
- تهذيب اللغة: الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد السلام محمد هارون، مراجعة: محمد علي النجار، الدار المصرية، مطابع سجل العرب، القاهرة، (د. ت).
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، وأحمد محمد شاكر، دار ابن الجوزي، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد عبدالعليم البردوني، دار الشعب، القاهرة، ط٢، ١٣٧٢هـ.
- الجواهر الحسان في تفسير القرآن: الثعالبي، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف (ت ٨٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
- الخصائص: ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، (د. ت).
- شرح المفصل: ابن يعيش، علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د - ت.
- فتح البيان في مقاصد القرآن: البخاري، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني (ت ١٣٠٧هـ)، عني بطبعه وقدّم له وراجعته: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا - بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- الكتاب: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي (ت ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- كشاف اصطلاحات الفنون: التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد الحنفي (ت بعد ١١٥٨هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

- الكشف والبيان عن تفسير القرآن: الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم (ت٤٢٧هـ)، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أبو البقاء الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت، (د.ت).
- لسان العرب: الأفرقي، جمال الدين بن مكرم بن منظور المصري (ت٧١١هـ)، ط٣، دار صادر، بيروت-لبنان، ٢٠٠٤م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي (ت٥٤٦هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافعي محمد، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط١، ١٩٩٣م - ١٤١٣هـ.
- مسؤولية التأويل: ناصف مصطفى، دار السلام، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤م .
- مصطلحات التداولية بين المعجم والاستعمال: بن عيد فتحة، رسالة ماجستير أجازت في جامعة وهران/الجمهورية الجزائرية، ٢٠١٥م.
- معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، إبراهيم بن السري (ت٣١١هـ) ، تحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شيلي، عالم الكتب، (د.ت).
- معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي: د.أحمد مختار عمر (ت١٤٢٤هـ)، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- معجم اللغة العربية المعاصرة: د.أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨ م.
- نحو القرآن: د. عبد الستار الجوّاري، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
- نسيج النص، بحث فيما يكون به الملفوظ نصاً: الأزهر الزناد، المركز الثقافي العربي، ط١، ١٩٩٣م.
- نقد الخطاب الديني: نصر حامد أبو زيد، سينا للنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م.